



«إن مبدأ سيادة القانون لا يمكن أن يترسخ إلا بوجود جهاز قضائي كفؤ ونزيه وفعال»
صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم
الورقة النقاشية الملكية السادسة، السادس عشر من تشرين الأول لعام ٢٠١٦ ميلادية



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد

المقدمة:

قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً﴾ (النساء : ٨٥).

يسعى قطاع العدالة الأردني وبشكل دائم على ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون، ويعمل قطاع العدالة على الحفاظ على الحقوق وحماية الحريات في إطار من التعاون والتكامل المرن مع الحفاظ على استقلالية كل جهة من جهات القطاع المختلفة، ولضمان استمرار القطاع في أداء دوره الريادي والحيوي بتميز في ظل المتغيرات المتسارعة، بات تطوير استراتيجية قطاع العدالة (٢٠١٧ - ٢٠٢١) تحت مظلة الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة ضرورة ملحة ليتمكن قطاع العدالة الأردني من مواكبة ما تشهده المملكة من تطور اجتماعي واقتصادي وديمقراطي، بالإضافة للاستجابة المرنة لما تشهده المنطقة من أحداث باتت آثارها واضحة بشكل مباشر على جميع نواحي الحياة في الأردن بما فيها قطاع العدالة.

وعليه تم تطوير إستراتيجيات قطاع العدالة (٢٠١٧ - ٢٠٢١) في وقت تشهد فيه المملكة الكثير من التطورات والتحديات الداخلية والخارجية، وجاءت عملية تطوير الاستراتيجية ملتزمة بتوجهات صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني، والتي لخصتها الأفكار الملكية في الورقة النقاشية الملكية السادسة «سيادة القانون أساس الدولة المدنية» في ١٦ تشرين الأول ٢٠١٦، والتي ركزت على أن مبدأ سيادة القانون هو الضامن للحقوق الفردية والعامّة، والكفيل بتوفير الإطار الفاعل للإدارة العامة، واليأني لمجتمع آمن وعادل، وأن هذا المبدأ لا يمكن أن يرسخ إلا بوجود جهاز قضائي كفؤ ونزيه وفاعل؛ ما يستوجب ذلك من تطوير للجهاز القضائي والإجراءات القضائية، وتعزيز الكوادر الوظيفية ورفعها بالخبرات النوعية وتعزيز مبدأ التخصص في القضاء، بالإضافة لصيانة وتطوير مرافق القضاء وسائر الأجهزة المساندة له، والمساهمة في تعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزيهة، وتهيئة بنية مؤسسية عصرية تليق بالقضاء، وتطوير السياسات والتشريعات لتسريع عملية التقاضي وتيسيرها والارتقاء بها، مع ضرورة ترسيخ مبادئ النزاهة في الجهاز القضائي وتفعيل مدونة السلوك القضائي؛ بالتوازي مع تطوير وتحديث معايير تعتمد الجدارة والكفاءة في تعيين القضاة وتقلهم وترفيعهم بما يحقق العدالة والشفافية، وتعزيز قدرات القضاة ووتطوير مهاراتهم؛ مع ضرورة تطوير وتحديث وتمكين أجهزة الرقابة والتفتيش القضائي.

وعليه تم تطوير الاستراتيجية بما يتوافق مع توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون، والسياسات الاستراتيجية الواردة فيها والتي تضمنت:

- توطيد إستقلال القضاء والقضاة
- تحديث الادارة القضائية وتطويرها
- تحديث وتطوير العدالة الجزائية وتنفيذ الاحكام
- تحديث وتطوير اجراءات الدعاوى الحقوقية وتنفيذ الاحكام



السلطة القضائية

الغاية الوطنية: تطبيق وإنفاذ سيادة القانون بمساواة وعدالة ونزاهة					
الورقة النقاشية الملكية السادسة	حماية وتعزيز سيادة القانون	ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة والشفافية	صيانة وتطوير مبادئ القضاء والأجهزة المساندة له	تعزيز البيئة القضائية الفاعلة والنزيهة	تهيئة بيئة مؤسسية محفزة ومنحصصة
الاولويات الاستراتيجية (رقية الأردن ٢٠٢٥)	تعزيز ميثاق النزاهة الوطنية	تحسين كفاءة النظام القضائي	التأكد من الاضلاع السريع للقانون	أتمتة الاجراءات القضائية	
الاهداف القطاعية (البرنامج التنفيذي) (٢٠٢٥)	ترسيخ دولة القانون	تحقيق العدالة والمساواة	الزراعة والشفافية وتكافؤ الفرص	حماية الحقوق والحرمان	زيادة ثقة المجتمع
السياسات الاستراتيجية للجنة الملكية	توطيد استقلال القضاء والقضاة	تحديث الادارة القضائية وتطويرها	تحديث وتطوير العدالة الجزائية وتنفيذ الاحكام	تحديث وتطوير اجراءات الدعاوى الحقوقية وتنفيذ الاحكام	
اهداف الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة	استقلال القضاء وضمان المحاكمة العادلة	تحديث منظومة التشريعات	إرساء علاقات متوازنة بين مؤسسات قطاع العدالة	المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون	تعزيز التعاون مع المجتمع المدني ووسائل الإعلام وغيرها من المؤسسات
اهداف المجلس القضائي ٢٠٢١	تعزيز إستقلال السلطة القضائية	رفع القدرات وتطوير المهارات المعرفية للقضاة	ضمان المحاكمة العادلة	تحقيق عدالة ناجرة	مأسسة علاقات السلطة القضائية مع الشركاء
اهداف وزارة العدل ٢٠٢١	توفير بيئة مناسبة لدعم العمل القضائي	رفع القدرة المؤسسية وكفاءة الثقافة التشريعية	تعزيز ثقة المجتمع في سيادة القانون	المساهمة في تطوير منظومة التشريعات الوطنية	مأسسة علاقة وزارة العدل مع الشركاء المحليين والدوليين
اهداف المعهد القضائي ٢٠٢١	تهيئ المرشحين لتولي الوظائف القضائية وبناء القدرات القضائية والإدارية وتطويرها	بناء القدرات المؤسسية وتجذير ثقافة التميز	ضمان المحاكمة العادلة	تعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية	المساهمة في نشر الثقافة القانونية بين فئات المجتمع

الفصل الثاني

استراتيجية السلطة القضائية ٢٠١٧ - ٢٠٢١

مقدمة:

أولى الدستور الأردني القضاء أهمية خاصة، وضمن إستقلاله، حيث نصت المادة (٢٧) منه على أن («السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك». وجاء قانون إستقلال القضاء رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٤ ليعزز مبدأ الفصل بين السلطات باعتبار السلطة القضائية مستقلة، والقضاة مستقون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وركزت توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون على هذا المبدأ من خلال السياسة الاستراتيجية الأولى في تقرير التوصيات «توطيد استقلال القضاء والقضاة».

يمثل المجلس القضائي الأردني بموجب (قانون استقلال القضاء) قمة هرم السلطة القضائية في المملكة، ويجسد مع مجلسي الأمة والوزراء مبدأ الفصل بين السلطات. والمجلس القضائي هو صاحب الصلاحية القانونية في الإشراف الإداري على جميع القضاة النظاميين في المملكة، وما يتعلق بذلك من تعيين، وانتداب، وإعارة، وترقية، ونقل، ومسائلة، وتأديب، وإحالة على التقاعد. كما يُعنى المجلس بتطوير الجهاز القضائي، وتقديم الاقتراحات التشريعية المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة وإجراءات التقاضي لتسترد بها الحكومة لدى إعدادها مشاريع القوانين والأنظمة المختلفة.

وتأكيداً لمبدأ الفصل بين السلطات وتجسيداً لما حفل به الدستور الأردني " واستناداً الى الرؤيا الملكية وما وردت في توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون على أن القضاء سلطة مستقلة، ولتعزيز استقلال القضاء وسيادة القانون والمساهمة في تحقيق المنظومة الوطنية للزاهة والشفافية والمساءلة عملت السلطة القضائية على إعداد خطتها الاستراتيجية (٢٠١٧ - ٢٠٢١) بأسلوب تشاركي بحيث اتسمت هذه الخطة بالشمولية والموضوعية والتشاركية، بحيث أتى تطوير خطة السلطة القضائية الاستراتيجية للأعوام (٢٠١٧ - ٢٠٢١) ليعزز مسيرة البناء التي اعتمدها السلطة القضائية بشكل خاص وقطاع العدالة بشكل عام، وامتداداً لخطط السلطة القضائية الاستراتيجية السابقة، حيث استندت السلطة القضائية في تطويرها للاستراتيجية على منهجية متكاملة شملت:

- تشكيل فريق العمل الفني في السلطة القضائية والاستعانة بأراء الكثير من القضاة وخبراء في مجال التخطيط الاستراتيجي
- بناء قدرات المعنيين في مجال التخطيط الاستراتيجي
- مراجعة وتحليل المصادر والمراجع ذات العلاقة مع التركيز على توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون

- تحليل البيئتين الداخلية والخارجية للسلطة القضائية وتشخيص الواقع الحالي
- بناءً على نتائج التحليل والتشخيص تم مراجعة وتطوير رؤية ورسالة السلطة القضائية والمحاوير الاستراتيجية الخاصة بها والمشاريع اللازمة لتحقيقها
- تم تطوير مؤشرات قياس الأداء على المستوى الاستراتيجي

أولى الدستور الأردني القضاء أهمية خاصة، وضمن إستقلاله، حيث نصت المادة (٧٢) منه على أن («السلطة القضائية مستقلة تتولاها المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك». وجاء قانون إستقلال القضاء رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٤ ليعزز مبدأ الفصل بين السلطات باعتبار السلطة القضائية مستقلة، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وركزت توصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون على هذا المبدأ من خلال السياسة الاستراتيجية الأولى في تقرير التوصيات «توطيد إستقلال القضاء والقضاة».

نتائج التحليل الرباعي للسلطة القضائية (SWOT Analysis)

مصيوق	مساعد	داخلي
<p>نقاط الضعف:</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدم وجود منهجية متكاملة للعملية التدريبية • بيئة العمل للقضاة وموظفي وزارة العدل • ضعف البنية التحتية لقصور العدل والمحاكم • نقص الكوادر الإدارية في المحاكم • عدم إستقرار الكوادر الإدارية في المحاكم وتأهيلهم وتدريبهم • عدم تحديث وتكامل وتوحيد الإجراءات الإدارية وأدوات العمل في المحاكم • نقص الكوادر المؤهلة لإدامة وإدارة الأنظمة المحوسبة 	<p>نقاط القوة:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الدستور الأردني وقانون إستقلال القضاء. • وجود الإرادة السياسية للتطوير • وجود خبرات وكفاءات مؤهلة. • وجود الأنظمة المحوسبة الرئيسية والبنية التحتية التقنية الأساسية 	

خارجي	أفرص:	التحديات:
	<ul style="list-style-type: none"> • وجود الجهات المانحة والداعمة، وبرامج التطوير المساندة لقطاع العدالة الأردني • التعاون بين السلطة القضائية، ومؤسسات الدولة والمؤسسات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني • توفر قنوات الاتصال والتواصل مع جميع أصحاب العلاقة 	<ul style="list-style-type: none"> • ضعف التنسيق بين الجهات المانحة في دعم السلطة القضائية • العوائق التشريعية والتعديلات المتكررة • تبعات وعيب اللجوء السوري على قطاع العدالة • نشر ثقافة سيادة القانون ودور السلطة القضائية في تحقيق العدالة

السلطة القضائية: الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية

الرؤية: « سلطة قضائية مستقلة حارسة للعدالة ضامنة للحقوق والحريات »

تتوافق صياغة رؤية المجلس القضائي الأردني مع رؤية الاستراتيجية الشاملة لقطاع العدالة من حيث التركيز على استقلال القضاء، وتوضيح الرؤية دور المجلس (السلطة القضائية) في حراسة العدالة وسيادة القانون، كما تلخص مختلف معاني سيادة القانون والمساواة والعدل من خلال ضمان الحقوق والحريات والمحافظة عليها بما يعزز ثقة المجتمع بدولة القانون.

الرسالة: «سلطة قضائية تحقق العدالة، عمادها سيادة القانون، تساهم في توفير البيئة القضائية المناسبة والتكامل مع الشركاء لدعم جهود الإصلاح والتنمية الشاملة»

ركزت رسالة المجلس القضائي الأردني على مبدأ سيادة القانون كعماد لعملها في سبيل تحقيق العدالة من خلال المساهمة في توفير بيئة التقاضي المناسبة التي تضمن حقوق الأفراد وحرياتهم وتساهم في تعزيز ثقة المجتمع، وتشمل البيئة القضائية المناسبة ومؤسسية العمل المبنية على الممارسات الفضلى والكوادر المؤهلة المتخصصة، مع التأكيد على مبدأ التعاون والتكامل مع مختلف الشركاء في دعم جهود الإصلاح والتنمية الشاملة

الأهداف الاستراتيجية للمجلس القضائي الأردني:

أهداف السلطة القضائية

الهدف الأول: تعزيز استقلال السلطة القضائية
الهدف الثاني: رفع القدرات وتطوير المهارات المعرفية للقضاة
الهدف الثالث: ضمان المحاكمة العادلة
الهدف الرابع: تحقيق عدالة ناجزة
الهدف الخامس: المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون
الهدف السادس: تأسيس علاقات السلطة القضائية مع الشركاء

الهدف الأول: تعزيز استقلال السلطة القضائية

مؤشر القياس	ترتيب الأردن العالمي في مؤشر استقلال القضاء
المشاريع الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)
١. استكمال تعديل التشريعات الناطمة لعمل السلطة القضائية	• نسبة استكمال مراجعة وتحديث التشريعات ذات العلاقة
٢. تعزيز القدرة المؤسسية للمجلس القضائي	• عدد التحسينات التي تم اعتمادها وتطبيقها • استكمال إنشاء وتفعيل الامانة العامة • استكمال الموازنة السنوية المستقلة للمجلس القضائي
٣. إنشاء أمانة عامة للمجلس القضائي	• عدد التحسينات التي تم اعتمادها وتطبيقها
٤. الاستقلال المالي لشؤون المجلس القضائي	• استكمال إنشاء وتفعيل الامانة العامة
٥. تطوير وتمكين القضاء الإداري وتعزيز دوره في سيادة القانون	• عدد التحسينات التي تم اعتمادها وتطبيقها
٦. مراجعة وتحديث معايير وإجراءات جهاز التفتيش القضائي ورفع قدرته المؤسسية	• معدل التحسن في مخرجات جهاز التفتيش القضائي

الهدف الثاني: رفع القدرات وتطوير المهارات المعرفية للقضاة	
مؤشر القياس	نسبة الإنجاز في فصل القضاة
المشاريع الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)
١٢. تطوير الموارد البشرية القضائية	<ul style="list-style-type: none"> التحسن في معدل رضى القضاة عن بيئة العمل معدل الدوران الوظيفي للقضاة
١٣. مراجعة وتطوير منهجيات التدريب في المعهد القضائي الأردني ^٢	<ul style="list-style-type: none"> عدد/نسبة المنهجيات التي تمت مراجعتها وتحديثها^٣
١٤. مراجعة وتطوير برامج التدريب في المعهد القضائي الأردني	<ul style="list-style-type: none"> عدد برامج التدريب المتخصص الجديدة عدد الدورات التدريبية المنفذة سنوياً عدد/نسبة القضاة الذين تلقوا تدريب سنوياً
١٥. تعزيز إدارة المعرفة وتطويرها	<ul style="list-style-type: none"> نسبة الإنجاز في تطبيق خطة إدارة المعرفة في المجلس (تجميعها، تصنيفها، تخزينها واستخدامها)

٢ تقاطع مع مشاريع المعهد القضائي الأردني
 ٣ مع التركيز على آلية تحديد احتياجات التدريب الشاملة ونطبقها بشكل متكامل
 ٤ تقاطع مع مشاريع المعهد القضائي الأردني

٧. تمكين وتطوير جهاز النيابة العامة والاجهزة المساندة لها وتفعيل دورها	<ul style="list-style-type: none"> معدل التحسن في مخرجات جهاز النيابة العامة
٨. مراجعة وتحديث معايير وأسس وإجراءات نقل وإنداب القضاة	<ul style="list-style-type: none"> عدد الإجراءات التي تمت وفقاً للمعايير الجديدة المعتمدة إستكمال تطوير واعتماد وتطبيق المعايير والإجراءات المتكاملة
٩. تحديث أسس ومعايير تقييم أداء القضاة وأعضاء النيابة العامة	<ul style="list-style-type: none"> إصدار التعليمات الخاصة بذلك
١٠. تفعيل مدونة السلوك القضائي	<ul style="list-style-type: none"> نسبة الإنجاز في تطبيق خطة تفعيل مدونة السلوك القضائي
١١. تطوير بيئة العمل المعيشية والمادية للقضاة وموظفي وزارة العدل	<ul style="list-style-type: none"> معدل التحسن في مستوى الرضى الوظيفي للقضاة وموظفي وزارة العدل

١ بما يضمن التركيز على مبدأ التخصص والاستفادة منه قدر الإمكان

<ul style="list-style-type: none"> ٢٠. مراجعة وتطوير دليل الإجراءات الموحد لدوائر التنفيذ ورفع قدرة الدوائر المؤسسية عدد التحسينات التي تم اعتمادها وتطبيقها استكمال تطوير ومراجعة واعتماد دليل الاجراءات الموحد 	<ul style="list-style-type: none"> ٢١. تخفيف أعباء عمل المحاكم وتحسين أداءها معدل عبء القاضي والهيئة القضائية
<ul style="list-style-type: none"> ٢٢. التوسع في إنشاء غرف قضائية متخصصة عدد الغرف القضائية المتخصصة الجديدة نسبة الزيادة في عدد القضاة المتخصصين 	<ul style="list-style-type: none"> ٢٣. تطوير وتنظيم مهنة الخبراء أمام المحاكم إستكمال اصدار نظام الخبرة أمام المحاكم النظامية
<ul style="list-style-type: none"> ٢٤. مراجعة التشريعات الناظمة لإجراءات التقاضي وتبسيط وتيسير إجراءات التقاضي عدد التشريعات التي تم مراجعتها 	

الهدف الثالث: ضمان المحاكمة العادلة	
مؤشر القياس	
<ul style="list-style-type: none"> ترتيب الاردن عالمياً في مؤشر العدالة المدنية ترتيب الأردن عالمياً في مؤشر العدالة الجنائية 	
المشاريع الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)
١٦. إعادة النظر في خريطة التوزيع الجغرافي للمحاكم وتوزيع قضاتها وموظفيها	<ul style="list-style-type: none"> نسبة استكمال التوزيع الجغرافي بناء على الدراسات
١٧. الإرتقاء بجودة الأحكام القضائية وضمان نجاحها	<ul style="list-style-type: none"> عدد القضاة المتخصصون عدد الطعون في قرارات محكمة الدرجة الأولى (بداية + صلح) عدد الطعون في قرارات محكمة الإستئناف عدد الاجتهادات القضائية «المعممة» الصادرة عن محكمة التمييز عدد المكتبات التي تم انشائها في مقار المحاكم
١٨. تمكين وتطوير المكتب الفني وإنشاء مكتب فني في محاكم إستئناف (عمان وإربد ومعان)	<ul style="list-style-type: none"> إستكمال إنشاء المكاتب الفنية وتفعيلها في محاكم الإستئناف الثلاث عدد التحسينات التي تم اعتمادها وتطبيقها
١٩. توحيد الهياكل وإجراءات العمل الإدارية في المحاكم	<ul style="list-style-type: none"> نسبة المحاكم التي استكملت إعادة هيكلتها نسبة المحاكم التي وحدت إجراءات العمل الإدارية فيها

٥ يتقاطع مع مشاريع وزارة العدل

٦ تفعيل مبدأ تخصص القضاة وتوسيع نطاقه بالاستعانة بتوصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون فيما يخص التشريعات

٧ بالاستعانة بتوصيات اللجنة الملكية لتطوير الجهاز القضائي وتعزيز سيادة القانون فيما يخص التشريعات

• استكمال تعديل القواعد الجزائية	٣٠. تعديل قواعد الاختصاص لتيسير اجراءات الدعوى الجزائية
• عدد التشريعات التي تم مراجعتها	٣١. مراجعة التشريعات الناطمة لإجراءات التقاضي
• عدد التحسينات المطورة والمنفذة في مجال سماع الشهود	٣٢. تيسير الاجراءات المتعلقة بسماع الشهود والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة
• نسبة الخفض في ظاهرة العود الاجرامي	٣٣. تطوير السياسة الجزائية وتحديثها
• عدد التحسينات التي تم اعتمادها وتطبيقها • تطوير واعتماد الدليل موحد لآليات تنفيذ الأحكام المدنية والجزائية	٣٤. تطوير آليات تنفيذ الأحكام المدنية والجزائية
• تحسن ترتيب الاردن في مؤشر العدالة الجنائية • عدد توصيات اللجنة الملكية التي تم تطبيقها في هذا المجال	٣٥. تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة في جميع مراحل الدعوى الجزائية

٨ الرباع التنفيذي التنموي ٢٠١٨-٢٠١٦
٩ الرباع التنفيذي التنموي ٢٠١٨-٢٠١٦
١٠ الرباع التنفيذي التنموي ٢٠١٨-٢٠١٦

الهدف الرابع: تحقيق عدالة ناجزة		مؤشر القياس
<ul style="list-style-type: none"> ترتيب الاردن عالمياً حسب مؤشر العدالة الجنائية ترتيب الاردن عالمياً في مؤشر العدالة المدنية 		
مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)	المشاريع الاستراتيجية	
<ul style="list-style-type: none"> عدد الوسطاء من القضاء والوسطاء الخصوصيين نسبة محاكم البداية التي تم إنشاء وتفعيل دوائر الوساطة فيها عدد برامج التوعية المنفذة حول أهمية الوساطة 	٢٥. التوسع في استخدام حلول بديلة للتزاعات ^٨	
<ul style="list-style-type: none"> نسبة قضايا الأحداث التي تم فيها تطبيق عقوبات بديلة للعقوبات السالبة للحرية 	٢٦. تبني بدائل للعقوبات السالبة للحرية وتبني نظام قاضي تنفيذ العقوبة ^٩	
<ul style="list-style-type: none"> نسبة المحاكم التي تم تجهيزها لاستقبال الاسر والاحداث نسبة الأحداث الذين استفادوا من المساعدة القانونية المجانية نسبة الأحداث الذين تم تطبيق بدائل للعقوبات السالبة للحرية عليهم 	٢٧. تطوير العدالة الإصلاحية للأحداث ^{١٠}	
<ul style="list-style-type: none"> معدل التحسن في أداء الضابطة العدلية 	٢٨. تطوير وتحديث إجراءات الضابطة العدلية	
<ul style="list-style-type: none"> إستبدال نظام إدارة الدعوى المدنية بإدارة الدعوى القضائية 	٢٩. مراجعة وتطوير نظام إدارة الدعوى المدنية	

الهدف الخامس: المساهمة في تعزيز ثقة الجمهور في سيادة القانون	
مؤشر القياس	ترتيب الأردن العالمي في مؤشر سيادة القانون
المشاريع الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)
٣٦. المساهمة في إجراء مسح ثقة المجتمع باستقلال القضاء وسيادة القانون	• نسبة التحسن في ثقة المجتمع بالنسبة لخط الأساس
٣٧. المساهمة في مؤسسة النظام الوطني للمساعدة القانونية	• عدد الحالات المستحقة التي تلقت مساعدة قانونية مجانية
٣٨. المساهمة في حملات توعية المجتمع والتعريف بجهود السلطة القضائية وإنجازاتها	• عدد حملات التوعية • نسبة التحسن في مؤشر نظرة المجتمع للسلطة القضائية

الهدف السادس: مأسسة علاقات السلطة القضائية مع الشركاء	
مؤشر القياس	معدل رضى الشركاء
المشاريع الاستراتيجية	مؤشرات قياس الأداء (المشاريع الاستراتيجية)
٣٩. تطوير خطة عمل مشتركة ومتكاملة تحدد فيها الانشطة المشتركة بين المجلس القضائي الأردني ووزارة العدل	• إكمال تطوير خطة العمل المشتركة (نسبة الإنجاز في خطة العمل المشتركة) والبدء بتطبيقها
٤٠. مراجعة وتحديث الأطر التي تنظم علاقة وزارة العدل بالمجلس القضائي الأردني	• نسبة الإنجاز في تطوير الإطار الناظم بين السلطة القضائية ووزارة العدل
٤١. تعزيز قنوات الاتصال بين السلطة القضائية والمؤسسات الأخرى	• عدد مذكرات التفاهم الموقعة مع الشركاء • عدد الأنشطة المشتركة المنفذة مع المؤسسات الأخرى (نقابة المحامين، كليات الحقوق...)